ان ما يطلب بها شرح الاسم وبيان مفهومه او ماهية المسمى التي هو بها هو ويكون
الجواب على الثاني بذكر الذاتيات تفصيلا هكذا ذكره اهل البيان وظاهره
انه انما يطلب بها الماهية المختصة اي تفصيلها بذكر ذاتياتها فيكون طلب
الماهية المشتركة بها خاصا بمصطلح اهل الميزان وكون السوال بما انما يكون
جوابه بذكر الذاتيات لانه لما سيل موسى عليه السلام عن ذاته تعالى
في قول فرعون وما رب العالمين سايلا عن حقيقته واجاب بذكر بعض خواصه
وصفاته حيث قال رب السموات والارض وما بينهما ان كنتم موقنين قال
فرعون لمن حوله الا تستمعون يعني قد سالته عن الحقيقة فاجاب بذكر
الصفات فلم يطابق الجواب السوال ومراد موسى عليه السلام تنبيه على
ان حقيقته تعالى لا تعلم لان الحقيقة لا تعلم الا بذكر المقومات ولا مقوم له
اذ لا تركيب فيه بحسب الشركة المحضة اي بتقدير الشركة الخالصة من
شايبة الخصوصية لا اخص وقول بعضهم لا اعم ولا اخص غير ظاهر لانه يخرج الجنس
العالي والمتوسط مع ان المراد دخولهما كان الحيوان جوابا عنهما اي عن
السوال عنهما وكان الاولى افراد الضمير لعوده للسوال المفهوم من سيل
وكان تثنية للاشارة الى ان ذلك السوال في قوة سوالين كما هو ظ بل
بتمامهما اي تفصيلا بان يذكر الحد والمراد بالناطق المفكر بالقوة لا المتكلم
والا كان عرضيا لا ذاتيا والمسيول عنه بما اي سوا كان تمام الماهية
المشتركة وتمام الماهية المختصة. وكثير متماثل الحقيقة اي من افراد
اذ ليس انا حقيقتان متماثلتان مختص في ثلاثة اجوبة اي لان الجواب
عن الاول بتمام الماهية المختصة تفصيلا كالحيوان الناطق وعن الثاني
والثالث بتمام الماهية المختصة اجمالا وهو النوع وعن الثالث بتمام الماهية
المشتركة وهو الجنس وقول العلامة قد فيه نظر لانه اذا زاد ما ذكره من الامثلة
فله جوابان لا اتفاق الثلاثة الاول في جواب واحد وان اراد بحسب الواقع فهي
اربعة ما ذكر وجواب السوال عن واحد كلي مضموم اليه واحد جزئي او من
غيره او اذ ذلك الكلي غفلة سببها عدم التفرقة بين الحد والنوع مع انهما
متغايران بالتفصيل والاجمال باتفاق اهل المنطق فالجواب عن قولنا
ما الانسان بالحد التام وعن قولنا ما زيد او ما زيد وعمرو بالانسان
ويلزم

٨

ويلزم من قوله بعدم تغايرهما ان يصح الجواب عن الجزئي والجزئيات بالحد
التام لان الجواب عنهما بالنوع وهو غير مغاير لحد عنده وليس كذلك
لاستلزامه حد الجزئي مع انه لا يحد باتفاق اهل المنطق دخل فيه ساير
الكليات اي لكونه جنسا في التعريف وقول بعضهم المراد بالساير الباقي ما عدا
الجنس والا لزم دخول الشيء في نفسه لعله ما قاله وذلك لانه ليس
نفس الجنس بل اعم منه والا لم يحتج المعترض على انه لا يصح مع وجود منه والا لم
يصح التعريف به تامل وقول بعضهم ان ذكره حشو لان القول على كثيرين
يغني عنه مردود بامرين الاول ان فيه الاعتراض باللاحق على السابق
وهو لا يصح لان السابق وقع في مركزه الثاني ان المقولية مما يعرض بعد التقوم
فلا تصلح جنسا يعني شيء اخر وهو ان قوله دخل فيه يقتضي كون الكليات
الخمس انواعا للكلي فيلزم ان يكون الجنس نوعا وقد يقال لا محذور في ذلك
وانه نوع باعتبار انه راجع تحت مفهوم كلي مثلا وجنس باعتبار اندراج
الانواع تحته على كثيرين جمع كثير على زنة فعيل وجمع فلا وجه للجمع
ولذا قال بعض المحققين هذا الجمع ليس بصحيح من حيث اللغة وانما هو
من مسامحات اهل الفن فكان الاولى التعبير بالكثرة المختلفة كما عبر به
السعد خرج به النوع قد يقال خرج به الفصل القريب كالناطق وخاصة
النوع كالضاحك فلا وجه للتخصيص واجاب السعد بانه انما اسند
اخراجهما الى القيد الاخير لتكون الفصول والخواص مطلقا خارجة
بقيد واحد لئلا يلزم تشتيت المخرجات انما قال لانه في جواب اي شيء
هو اي في ذاته في الاول وفي عرضه في الثاني لانه ليس ماهية
اي تمام الماهية ولا جزءها المشترك وقوله بما هو عرض له من افراد النوع.
وقوله ولا غير اله اي في ذاته او عرضه مقول على كثيرين اي بقوله
على كثيرين من هذا القيد لا بمقول اي محمول لان حمل الجزئي انما هو
بحسب الظاهر والا فالمحمول حقيقة كلي محذوف فاذا قلت هذا زيد فالتقدير
هذا مسمى زيدا او صاحب هذا الاسم تدبر والجنس اربعة اقسام
والله اعلم او لان الجنس اما قريب او بعيد لانه ان كان الجواب عن الماهية
وعن بعض ما يشاركها في ذلك الجنس عين الجواب عنها وقد جميع

Copyright © King Saud University